

ميثاق سياسة عدم الإيذاء والخصوصية

(The Do-No-Harm Approach)

تلتزم الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية بمجموعة من القواعد العامة عند جمع البيانات والتعامل مع الفئات المهمشة، وهي كالتالي:

- 1- تلتزم الهيئة بوضوح نصوص سياسة الخصوصية، وأن تكون غير فضفاضة وسهلة للفهم من قبل الفئة المستهدفة.
- 2- تلتزم الهيئة بوضع تعريفات واضحة لجميع المصطلحات التقنية والقانونية المستخدمة في بنودها، أو أي مصطلحات أخرى قد تستعصي على فهم الجمهور، وأن تكون جميع المصطلحات مُحَدَّدة بدقة، وغير قابلة للتأويل.
- 3- تلتزم الهيئة على إيجاد طريقة للتواصل بين المستخدم ومُقدِّم الخدمة للرد على التساؤلات الخاصة بحماية الخصوصية.
- 4- تلتزم الهيئة في الحصول على موافقة مسبقة من المستخدم في حالة وجود تغيير في سياسة الخصوصية.
- 5- تلتزم الهيئة على توفير الحماية _بسبب جمع وتحليل بياناتهم_ من الاستغلال الجنسي ومن الإيذاء الجسدي والنفسي والمعاملة المهينة.
- 6- تلتزم الهيئة في الحصول على الموافقة المسبقة من قبل الفئات المهمشة عند عملية جمع بياناتهم الفئات المهمشة، ويشمل ذلك موافقتهم على نوعية البيانات التي يتم جمعها.
- 7- تلتزم الهيئة في الحصول على الموافقة المسبقة من قبل الفئات المهمشة عند عملية جمع صور وفيديوهات ذات علاقة بهم.
- 8- تلتزم الهيئة على عدم استخدام البيانات التي جُمعت لأي غرض غير المنصوص عليه في سياسة الخصوصية والتي وافق عليها متلقو الخدمة مُسبقاً.
- 9- تلتزم الهيئة بعدم مشاركة أيٍّ من البيانات والمعلومات الخاصة بمتلقِّي الخدمة إلا بعد موافقتهم المُسبقة.
- 10- تلتزم الهيئة بأن تتم مشاركة البيانات مع أطراف ثالثة بطريقة مجهلة، لا تحتوي على بيانات يمكنها أن تكشف هوية متلقِّي الخدمة.
- 11- تلتزم الهيئة بعدم الإفصاح عن أيٍّ من البيانات والمعلومات الخاصة بمتلقِّي الخدمة لأيٍّ من جهات إنفاذ القانون إلا في حالة وجود أمر قضائي مُسبق.
- 12- تلتزم الهيئة في حفظ البيانات والمعلومات ومعالجتها وتخزينها بشكل آمن، كما تلتزم في الوصول إلى هذه البيانات والمعلومات على الحد الأدنى من الأفراد العاملين أو الطرف الثالث مع ضمان خضوعهم لالتزامات السرية.
- 13- تلتزم الهيئة في منح متلقي الخدمة الحق في المطالبة في تعديل بياناته وشطبها.
- 14- تلتزم الهيئة في منح متلقي الخدمة الحق في طلب نسخة من جميع البيانات والمعلومات الخاصة بهم في أي وقت ودون اشتراط إبداء أي أسباب.